بسم الله الرحمن الرحيم

من إشكالية المصطلح النحويّ
عند علماء العربية القدماء

إعداد

د. عبد القادر مرعي الخليل

د. محمد أمين الروابدة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:-

١- كيف تمّ وضع المصطلح النحويّ عند علماء العرب القدماء؟.

٢- ماالإشكاليات التي تواجة المصطلح النحويّ عند علماء العرب القدماء؟.

وتوصّلت الدراسة إلى أنّ علماء العربية القدماء اتخذوا طرائق متعددة في وضع المصطلح النحوي كالاشتقاق والتوليد والنحت والتعريب وغيرها.

وأشارت الدراسة الى وجود عدد من الإشكاليات التي تواجة المصطلح النحوى عند علماء القدماء، مثل :

١- تعّدد المصطلحات النحوية الدالة على ظاهرة نحوية واحدة.

٢- دلالة المصطلح النحويّ الواحد على معاني نحوية مختلفة.

٣- غموض بعض المصطلحات النحوية.

ABSTRACT

This study aims at answering they following questions?:-

1) How did old Arab grammarians create the syntactic term?

2) what problemes did they find concerning syntactic term?.

The study reached the conclusion that old Arab grammarians followed variety of ways in stating the syntactic term such as : derivation, generation, coining of words and translation . The study also found thet old Arab grammarians faced the following abstacles:

1)numerousness of syntactic terms showing one syntactic phenomenon.

2) variety of meanings associated with the syntactic term.

3) and vagueness of some syntactic terms.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد أشرف المرسلين ، وبعد:-

فقد زادت عناية العرب بالمصطلحات بعد أن تعدّدت العلوم وتشعبت ، وكان لابدّ لهم من وضع مصطلحات جديدة لكلّ مايستجد من علوم مستعينين بوسائل متعددة أهمها:-

الاشتقاق والتوليد والنحت والتعريب وغيرها ، وقد بذل علماء العربية القدماء جهوداً محمودة في وضع المصطلحات لجميع فروع اللغة من نحو وصرف وبلاغة وعروض .

وقد حاولنا في بحثنا هذا أن نقف على إشكالية المصطلح النحوي عند علماء العرب القدماء ، حيث يعاني المصطلح النحوي كغيرة من المصطلحات ، من بعض الإشكاليات أحياناً وقد تناولنا في هذا البحث أربعة عناوين رئيسة : جعلنا الأوّل منها للحديث عن المصطلح النحوي وكيفية بنائه ، وأمّا الثلاثة الباقية فقد تحدثنا فيها عن إشكالية المصطلح النحوى التي تتمثل فيمايلي:-

أوّلاً : المشترك اللفظي في المصطلحات ، حيث يستخدم النحاة المصطلح النحوي الواحد بدلالات مختلفة في أبواب مختلفة ، وقد نقول إنّ مثل هذا لايعدُّ بالإشكالية الكبيرة ، إذ تتحدّد دلالة المصطلح في الباب الذي يستندم فيه، ولكن إذا ما استخدم المصطلح بعيداً عن السّياق سببّ الإشكالية ، ومثال ذلك مايطلعنا في مصطلح « مفرد » فهو قسيم المثنى والجمع ، وهو يقابل المضاف والشبيه بالمضاف كما يستخدم مقابلاً للجملة وشبه الجملة.

ثانياً: الترادف في المصطلح النحوي ، ويتمثّل في تعدد المصطلحات لمدلول واحد وقد وجدنا أنّ لهذا التّرادف أسباباً منها : اختلاف النحاة والرغبة في الإيجاز وترادف ألفاظ اللغة نفسها، وزيادة على اختلاف النحاة في مدلول اللفظ، ومما يعد من هذا الباب «مصطلح حروف الجر » حيث يسميها بعضهم بحروف الخفض ويسميها آخرون

بحروف الإضافة وحروف الصفات ، ومن ذلك أيضاً مانجده في باب أخوات كان من حيث تسميتها بأسماء متعددة كالأفعال الناقصة وأفعال العبارة والنواسخ.

ثالثاً: عدم توخي الدقة في وضع المصطلح النحوي، ويظهر هذا في ضعف دقة المصطلح النحوي في الدّلالة على الظاهرة النحوية التي يعبّر عنها ، ومما يعدُّ من هذا الباب مصطلح «الممنوع من الصرف » فلو قال «الممنوع من التنوين » لكان أولى وأظهر في الدّلالة ، وقد يكون قلة الدِّقة ناجمة عن قسرية القاعدة النحوية ومن ذلك مايطالعنا في المصطلحات الثنائية المتقابلة كالمعرفة والنكرة، والعمدة والفضلة وغيرها.

وأخيراً نرجوا الله أن نكون قد وفقنا في هذا البحث ، والله ولي التوفيق.

المصطلح النحوي وكيفية بنائه:-

المصطلح لغة التصالح والإصلاح ، وهما نقيض الفساد والإفساد(١)، ويلاحظ أننا نجد ترادفاً في استخدام صيغتي اصطلاح ومصطلح ، سواءٌ أكان ذلك في المعاجم اللغوية أم في معاجم المصطلحات ، فالجرجاني مثلاً -في كتابة التعريفات يذكر لفظة الاصطلاح(٢)، وابن فارس- في أثناء حديثة عن نشأة اللغة -يراوح بين المصطلح والاصطلاح(٣).

ويظهر أنّ لفظة « مصطلح » ظلّت تلتبس في الاستخدام مع مرادفتها «الاصطلاح »ولكن الأولى لم تدخل المعجم اللغوي حتّى القرن الثالث الهجري(٤)، وهذا لم يمنع من أن تؤلّف كتب في المصطلح بمفهومه العلمي والتخصصي.

وقد اكتسبت الكلمة في الاستعمال معنى جديداً، فاصبح الاصطلاح يعني اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص ، ولعلّ الجاحظ كان من أوائل من ذكر الاصطلاح بمعناه الجديد ، فقال وهو يتحدّث عن كبار المتكلمين :« وهم تخيّروا تلك الألفاظ وهم اشتقوا لها كلام العرب تلك الأسماء ، وهم اصطلحوا على تسمية مالم يكن له اسم في لغة العرب ، وإنّما جازت هذه الألفاظ في صناعة الكلام حين عجزت الأسماء عن اتّساع المعاني »(٥).

وقد زادت عناية العرب بالمصطلحات بعد أن تشعبت العلوم وكثرت الفنون ، وكان لابد لهم أن يضعوا لكل مايستجدُ مصطلحات مستعينين بـ أهمها القياس والاشتقاق والتوليد والنحت والتعريب ، وغيرها.

ولا يخفى على القارئ مابذله المتقدمون من جهود محمودة.

وكان الأساس فيه أن يتفق عليه اثنان أو أكثر ، وأن يستعمل في واضح الدّلالة، مؤدياً للمعنى الذي يريده الواضعون ، ولم يروا بأساً في ان يتنـ المؤلّف بوضع مصطلحه فيشيع أو يهمل ، إذ لا مشاحة في الاصطلاح(٦).

هذا عن المصطلح بشكل عام، أما المصطلح النحوي فيعني اتفاق النحاة على استعمال ألفاظ معيّنة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية ، وقد يكون المصطلح

من وضع نحوي واحد على الأ يوضع ارتجالاً ، إذ لابدّ في كل مصطلح من مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أم صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.

والمصطلحات النحوية كغيرها من المصطلحات لم توضع دفعة واحدة، وكانت تتطوّر وتنضج تدريجياً ولذلك كان من الطبيعي أن تمر المصطلحات النحوية بالمراحل التي مرّ بها النحو كلّه ، مما جعلها في بادئ الأمر ساذجة غير مقبولة عند من لايعرفها.

والدّليل على ذلك ماورواه الأصمعي قال :« قلت لأعرابي : أتهمز إسرائيل ؟ قال: إنّي إذاً لرجل سوء ، قلت : أفتجرّ فلسطين؟ قال : إني إذاً لقوى »(٧).

وقريبٌ من هذا ماينقله ابن جنّي عن أبي الحسن أنّه سأل أعرابياً عن تحقير أو تصغير « حبُارى» فقال الأعرابي : حُبرور »(٨).

والأعرابي في جوابه لأبي الحسن لم يحفل باللفظ ، إذ لم يفهم غرض أبي الحسن من التحقير ، فجاء بالحُبرور لإنّه فرخ الحبارى وليس غريباً أن يختلف مدلول اللفظ بين عالم اللغة والأعرابي ، فقد يكون هناك اختلاف في المصطلح الواحد عند أكثر من فئة من العلماء ، فاصطلاح « الخبر » مثلاً نجده عند النحاة بمعنى يختلف عنه عند أهل الحديث ، كما يختلف مدلول المصطلح نفسه عند البلاغيين والعامل عند النحوي غيره عند الفقيه والفيلسوف، والمصطلح لاتتحدّد دلالته إلاّ بربطه بالميدان الذي يستخدم فيه.

وقد حاول النحاة أن يشتقوا مصطلحاتهم مما تدلُّ عليه لغويا ، والدليل على ذلك أنّ المصطلح كان في بدايته طويلاً، ويظهر مثل هذا في أبواب عديدة من كتاب سيبوية والسبب في ذلك -كما يبدو لنا - أنّ سيبويه كان -يمزج بين المصطلح للفكرة النحوية وحدودها وتعريفها ، ومثال ذلك قوله هذا باب الفاعل الذي يتعدى فعله إلى ثلاثة مفاعيل ، وهذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول، وهذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفاعليل وهذا باب المفعول الذي تعداه فعله الى مفعول وهذا باب المفعول الذي يتعداه فعله الى مفعولين(٩)، ويعزّز هذا ما رواه

الأصمعي قال :« أخذ عنّي الخليل معنى الترّخيم ، وذلك أن لقيني فقال لي: ما تسمي العرب السّهل من الكلام ، فقلت له : العرب تقول : جارية رخيمة اذا كانت سهلة المنطق، فعمل على هذا باب الترخيم»(١٠).

وقد يشتق أكثر من مصطلح نحوي من مادة لغوية واحدة ، وذلك مثل قولهم :- الجّر والجارُ والمجرور ، وقولهم : العلّة والاعتلال والمعتل ، وقالوا : الإعراب والمعرب وهذا الاشتقاق من المادة اللغوية الواحدة لايخلو من الإشكالية إحياناً، فقد تستخدم المصطلحات كما لو كانت مترادفة مع وجود فروق بينها ، ومثال ذلك : البيان والتبيين، والثقل والتثقيل، وغيرها(١١).

كما بُني المصطلح على ظاهرة التقابل كثيراً ، فالثقل يقابل الخفّة ، والتأخير يقابل التقديم ، والزيادة تقابل الحذف، والعمدة تقابلها الفضلة، ومثل هذا كثير.

وأحياناً يبنى المصطلح عن طريق الوصف ، وبخاصة في الباب النحوي الواحد، نحو : الاسم المقصور والممدود ، والنعت السببي والنعت الحقيقي ، كما يبنى المصطلح بإضافة كلمة « غير » نحو: المنصرف وغير المتصرف ، والعامل وغير العامل والمختص وغير المختص ، وعلى هذا فالمصطلح النحوي قد يتكون من كلمة أو من كلمتين حسب طريقة بنائة.

المصطلح النحوي والترادف:

يطالعنا النحاة أحياناً بتسميات مختلفة تستخدم كمصطلحات لمدلول واحد ، وهذا يسبب اختلاط المصطلحات واضطرابها ، ويظهر أنّ هناك أسباباً لترادف المصطلحات في النحو، ويمكنُ تصنيف تلك الأسباب على النحو التالي:-

١- الخلاف بين البصريين والكوفيين:-

وقد أدى هذا إلى أن يكون لكل من البصريين والكوفيين مصطلح خاص في معظم الأبواب النحوية ، وقد سُجِل للكوفيين مجموعة من المصطلحات الخاصة ، ولعلّ السبب في ذلك -كما يرى الدكتور شوقي ضيف -يعود إلى رغبتهم في أن تكون لهم مدرستهم المستقلة في النحو ، ويعزّز رأيه بقوله: «ومما يدلُ على ذلك أوضح دلالة

موقف هؤلاء النحاة من ألقاب الإعراب والبناء التي وضعتها مدرسة البصرة ، حيث فكرّ الكوفيون طويلاً هل يمكن أن يضعوا لهذه الألقاب أسماء جديدة ،حتّى إذا أعياهم هذا لجأوا إلى قلبها فجعلوا ألقاب الإعراب للمبني من الكلمات وألقاب البناء للمعرب »(١٢).

ولا يميل بعض الباحثين إلى رأي شوقي ضيف السّابق؛ فيرون أنّه لم يكن اختيار أهل الكوفة لمصطلحاتهم عن قصد وتعمد ، لإنّ المصطلحات في أوّل العهد بالنحو كانت متعدّده كما كانت غير محدّدة ، ولم تكن ملزمة لكل دارس، فإذا استقل الكوفيون ببعض المصطلحات الخاصة ، فلا يلزم بالضرورة ان يكون مردّ ذلك الاستقلال والعصبية والرغبة في التفرّد فقد يكون مردّ الاختلاف في الرؤية والانتقاء ، والتفاوت في الحسّ اللغوي(١٣).

ويعزّز الرأي السّابق أمران : الأوّل اتفاق أهل الكوفة مع أهل البصرة في استخدام بعض المصطلحات . والثاني أنّ المصطلحات قد تختلف عند علماء المدرسة الواحدة ومهما يكن من أمر فإنّ وجود مدرسة الكوفة إلى جانب البصرة كان له أثره في ترادف المصطلح النحوي في بعض الأبواب النحوية ، ومن الأمثلة على ذلك مصطلح الدائم حيث استخدمه الكوفيون مرادفاً لاسم الفاعل ، ومنها الكناية والمكني وقد أطلقه الكوفيون على الضمير ، ومنها « لا التبرئة » مقابل لا النا فيه للجنس عند البصريين ، وغيرها كثير(١٤).

٢- الاختلاف في دلالة المصطلح:-

ويظهر لنا أنّ مثل هذا الأمر يعُد طبيعياً بالنسبة إلى المصطلح العلمي بشكل عام، ولذلك لم يخُل منه المصطلح النحوي ، فقد يطلق النحاة مصطلحات متعددة على مدلول واحد ويعتمد كلٌ منهم على الأثر الذي يتركه المصطلح أو المعنى الذي يؤديه ، وقد يشيع واحدٌ من هذه المصطلحات لا لأن الأخرى أقلّ وإنما لكثرة الاستعمال.

ومن الأمثلة على ذلك ما نجده في باب أخوات كان، فقد سميت أفعالاً ناقصة وناسخة وأفعال العبارة ، وقد علّلت هذه التسميات بما يتفق ودلالتها ، فالناقصة

سميت بذلك لإنّها لا تكتفي بمرفوعها ، وقيل لإنّها لا تدلُّ على الحدث بل تدلّ على الزمن وحده ، والحدث جزءٌ دلالة الفعل، وخلو الفعل منه يعدُ نقصاً(١٥).

وسميت ناسخة لإنّها تنسخ الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر ، وسميت أفعال العبارة لإنّها أفعال من جهة اللفظ والتصّرف ولكنها تخلو من الحدث(١٦)، وقد شاع مصطلح الأفعال الناقصة أكثر من المصطلحين لإنّه أشدُّ وضوحاً وأكثر استعمالاً.

ومن ذلك مايطالعنا في حروف الجر، حيث سميت حروف الإضافة وحروف الخفض وحروف الصّفات، فقيل : إنّها سميت حروف جرّ لإنّها تعمل الجرّ ، فيكون المراد بالجرّ الإعراب (١٧)، وبهذا،تفسّر تسميتها بحروف الخفض ، لإنّ الجرَّ والخفض مصطلحان يدلان على شيء واحد وأمّا تسميتها بحروف الإضافة فلانّها توصل الأفعال إلى الأسماء (١٨).

ولعلّ مصطلح حروف الجرّ هو الذي شاع أكثر من غيره ، لإنه يرتبط بالمجرور ، والمجرور أكثر وضوحاً واستعمالاً من المخفوض أو غيره.

٣- الرغبة في الإيجاز:-

قد يكون البحث عن الاختصار - سبباً من أسباب ترادف المصطلحات النحوية كما في مصطلحي «المفعول الذي لم يسم فاعله» و «نائب الفاعل» إذ عُدّل عن الأوّل إلى الثاني بحثاً عن الايجاز والاختصار ، وفي ذلك يقول الصبّان معلقاً على مصطلح نائب الفاعل :« وهذا العبارة أولى وأخصر من قول كثير: المفعول الذي لم يسم فاعله »(١٩).

٤- ترادف مفردات اللغة:-

فالتّرادف ظاهرة لغوية تتسم به مفردات كثيرة، والمصطلحات منقولة عن الألفاظ والمفردات ، فلا غرابة أن تترادف لترادفها ، ويعُد مثل هذا من طبيعة العرب ليدلّلوا على الاتّساع في كلامهم» قال قطرب : «إنّما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في كلامهم(٢٠).

ويظهر هذا في مفرادات نحو: طرح ونزع وفقد ، من حيث كونها مترادفة، فإذا

استخدمت في المصطلح النحوي كما في قولنا :- نزع الخافض وطرح الخافض وفقد الخافض أدت الى ترادف المصطلح ، وقريبٌ من هذا قول النحاة:- المعرب من مكانين والمعرب من جهتين ، وغيرها.

ويبقى أن نشير هنا إلى أن ظاهرة الترادف في المصطلح النحوي لاتعدّ مشكلة كبيرة بل إنّ بعضهم يعدّها ضرورية تساعد في مرحلة أولى على توضيح المصطلح وقراره(٢١) ولكن على الباحث في ميدان النحو أن يقتصر على الواضح الشائع منها.

المصطلح النحوي والمشترك اللفظي:-

ينبغي أن يكون المصطلح قصيراً ليسهل استعماله وتداوله، وأن يكون دالاً على الفكرة التي وضع لها، وأن يختص بدلالة واحدة ، وإذا أردنا البحث عن هذه السّمات في مصطلحات النحو فإننا نكاد نجدها مضطربة ، وبخاصة في المراحل الأولى للتأليف وقد يحمل المصطلح النحوي الواحد أكثر من دلالة ، فيدخل في نطاق مايعرف بالمشترك اللفظي ، وهذا معيب.

ومن أهّم الأسباب التي أدّت إلى وجود المشترك اللفظي في بعض المصطلحات النحوية الظروف التي نشأ فيها المصطلح ، فمن المسلم أن هذه المصطلحات التي نقرأها في كتب النحو لم تضعها جماعة تشاور أفرادها فيما بينهم ،واستقرّ رأيهم على اختيار معيّن ، بل كان ذلك رهناً بمن تصدّر للدرس والتأليف ، فقد جاء سيبويه ولم يأخذ بكل مصطلحات شيوخه ، ولم يكن سيبويه فارس الحلبة وحده ، بل كان هناك في الكوفة من ينازعه في هذا المضمار ، وتكون النتيجة وضع مصطلحات قد تتفق وقد تختلف عن قصد أو غير قصد مع ماساد لدى علماء البصرة ثمّ تعاقبت أجيال نحت منحى هؤلاء وأولئك ، وعدلوا أحياناً عن بعض مصطلحات الرعيل الأوّل من الفريقين.

ولعلّ تلك المصطلحات التي يظهر فيها المشترك يمثّل وضعها مرحلة مبكرة سادها التعميم وعدم الدقة(٢٢) لعدم وضوح المعاني النحوية التي يوضع لها المصطلح،

ويظهر هذا في أبواب مختلفة من أبواب النحو، منها مايطالعنا في مصطلح «مفرد» حيث يعدُ هذا المصطلح من أكثر المصطلحات تداخلاً في أبواب النحو تختلط فيه الجملة بالمفرد والمعرب بالمبني(٢٣).

فالمفرد يقابل المثنى والجمع ، ويقابل المكرّر والمعطوف ، كما يقابل والجمع والجملة وشبه الجملة ، والمضاف والشبيه بالمضاف.

ومن هذه المصطلحات «التصّرف » حيث ذكر مقابلاً للاشتقاق ، و... الظرف استخدم ليدل على الظرف الذي يتجاوز حالة الظرفية فيقع فاعلا أو ... كما أطلق النحاة هذا المصطلح على حرف الجر غير المختص.

ومثله في الاشتراك مصطلح « الوصف» فقد أريد به النعت وأريد به ... المشتق ، كما ذكر مرادفاً للتأكيد بالضمير ، ومنها مصطلح «المبهم» حيث يطلق الا... الذي يتصف بالإبهام ، ويطلق على الظرف غير المختص نحو:- صمت يوماً وانتظرت شهراً(٢٤).

ومنها مصطلح «الشبيه بالمفعول » حيث يراد به الاسم المنصوب على ن... الخافض وعلى معمول الصفة المشبهة، كما أريد به الاسم المنصوب بعد «لدن» في قولنا:-لدن غدوةً(٢٥) ومنها مصطلح «تام» حيث استخدم مقابلاً للناقص ، ونجده في باب الاستثناء للدلالة على وجود المستثنى منه، وغير ذلك من المصطلحات.

ويظهر لنا أنّ النحاة قد اعتمدوا على السياق أو الباب الذي ورد فيه المصطلح لتحديد دلالته ، فعلى سبيل المثال لو سمع أحدنا مصطلح «مفرد» مجرّ... لتبادر الى ذهنه أنّ المقصود قسيم المثنى والجمع ، ولكن إذا قيل له المفرد في ... النّداء لتغير المدلول.

وكذلك في مصطلح «تام» فإن المعنى الذي يتبادر الى الذهن عند سم... مايقابل الناقص ، ثمّ يتخصّص حسب الباب الذي يستخدم فيه.

عدم توخي الدقة في وضع المصطلح النحوي

إلى جانب الترادف والمشترك اللفظي يعاني الدرس النحوي من نقص الدقة في مجموعة من مصطلحاته ، والدقّة تعني أمرين الأوّل : ألاّ تجانب دلالة المصطلح الاصطلاحية دلالته اللغوية ، والثاني : أن يكون المصطلح سليماً من الناحية اللغوية مبنىً ومعنىً، وغياب الدقة في المصطلح النحوي يعني غموضه وإبهامه في ذهن القارئ أو السّامع.

وقد كان توخّي الدّقة في اللفظ والمصطلح غاية علماء العربية القدماء ، وكانوا اذا لم يؤدِ مصطلح ما عناه أداء كاملاً عُدل عنه إلى ماهو أدقُّ وأضبط ، وفي ذلك يقول الجاحظ :« إن من حق المعنى أن يكون الاسم له طبقاً ، والاّ يكون له فاضلاً ولا مشتركاً ولا مضمّناً »(٢٥).

وبالرغم من هذا لم تخلُ مصطلحات النحو من الغموض وقلة الدقة(٢٧) وقد وجدنا أن هذا الأمر يتجلّى في مظهرين:-

الأوّل :- عدم التوافق بين المصطلح وما يراد به من مفهوم ، وقد يكون هذا ناتجاً عن عدم الدّقة في فهم ما يعبّر عنه المصطلح (٢٨)، ومن الأمثلة على ذلك مانجده في مصطلحات مثل: الممنوع من الصرف والمضارع والصفة المشبّهة والمثال والأجوف ونائب الفاعل والجملة ،وغيوها.

أمّا المظهر الثاني فيظهر في تداخل المصطلحات المتقابلة في أبواب النحو، حيث تعاني هذه المصطلحات من الاضطراب وعدم الدّقة ، ومن ذلك مايطالعنا في مصطلحي «التعريف والتنكير» والمقصود بالتعريف عند النُحاه الدلالة على معيّن ولذلك قسّموا المعارف إلى سبعة أنواع هي: الضمائر وأسماء الإشارة والاسم الموصول والعلم والمحلّى بأل، والمضاف إلى واحد مما سبق والنكرة المقصودة ، أما النكرة عندهم فهي مالا يدلُّ على معيّن ، ولا تنقسم هذه إلى أنواع ، والناظر في أبواب النحو يجد تناقضاً واضحاً في المصطلحين السّابقين ، ويظهر هذا من خلال مايلي:-

أوّلاً :- وقوع العلم اسماً للا النافية للجنس(٢٩) وهو موقع لا يكون في قواعدهم إلاّ للنكرة .

ثانياً:- عدّ النحاة الاسم الموصول حين يوصف بكلمة « غير » نكرة(٣٠).

ثالثاً:- وصفهم الضمير وهو أعرف المعارف بمصطلح « النكره »، وقد كان ذلك في أثناء حديثهم عن الضمير الذي يكون مرجعه نكرة نحو:- كتبتُ رسالة وطويتها(٣١).

رابعاً:- إطلاق مصطلح حرف على ما اصطلح عليه بالضمير الذي يتصف عندهم بالاسمية والتعريف وهما مصطلحان لا يوصف بهما الحرف ، وقد جاء هذا في حديثهم عن الضمائر المتصلة بالأفعال الخمسة(٣٢).

ومن هذه المصطلحات مصطلحات « العمدة والفضلة » فالعمدة عند النحاة مالا يستغنى عنه في التركيب كالمبتدأ أو الخبر والفعل والفاعل ، أما الفضلة فيمكن الاستغناء عنها كالحال والمفاعيل وغيرها ، ولكن إذا كان مقياس العمدة يكمن في ركني الجملة اللذين بهما يتُم الاسناد ، فكيف تفسّر ماتزخر به الأبواب النحوية من وجوب حذف الفعل والفاعل والمبتد أو الخبر ؟ بل لقدعدّ النحاة ذكر ماحذف وجوباً أمراً مرفوضاً.

وبالمقابل يقرّر النحاة في بعض الأبواب وجوب ذكر الفضلة ، وهم الذين خصّوها بالاستغناء عنها وعدم ضرورتها لتحقيق معنى الجملة، ثمّ كيف تقع الفضلة موقع العمدة في بعض الأحيان كما تسدّ الحال مسدّ الخبر ؟.

من هنا يظهر لنا أن مصطلحي العمدة والفضلة تنقصهما الدّقة في الدّلالة ، ونرى من الأولى عدم استخدامها.

ونرى من خلال ماسبق أن المصطلح النحوي عند علماء العربية كان ولا يزال يعاني من إشكالية سببها تعدد المصطلحات الدالة على الظاهر النحوية الواحدة أو استعمال المصطلح النحوي الواحد للدلالة على أكثر من ظاهرة نحوية أو غموض المصطلح النحوي وعدم الدقة في اختيار المصطلح النحوي للدلالة على بعض الظواهر النحوية:- وعدم التوافق بين المصطلح ودلالتة، وقد أدت هذه الإشكالية في المصطلح

النحوي العربي الى جعل الدرس النحوي جافاً مملاً يتذمّر منه كثير من الدارسين ولا يقبلون عليه برغبة وشغف.

ويرى الباحثان أنّه لا بد من حلّ إشكالية المصطلح النحوي العربي للدارس وذلك بوسائل مختلفة مثل:

١- توحيد المصطلحات النحوية الدالة على مفهوم نحوي محدد ، وذلك باختيار أنسب هذه المصطلحات الدالة على هذا المفهوم.

٢- تفسير المصطلحات النحوية الغامضة وتوضيحها وتبسيط المصطلحات النحوية المعقدة.

٣- معالجة المصطلحات النحوية النحوية ومناقشتها من خلال السياق الخاص الذي ترد فيه ، ومن خلال نصوص أدبية فصيحة وواضحة.

٤- عمل معجم شامل خاص بالمصطلحات النحوية بحيث يشتمل على تعريف جامع وشامل لكل مصطلح من مصطلحات النحو.

الهوامش

١- الأزهري ، محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط١، الدّار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٤، ج٤، ٢٤٣.

٢- الجرجاني علي بن محمد ، كتاب التعريفات ، تحقيق : عبد المنعم خفاجي ، ط١، دار الرشيد القاهرة ، (د،ت) ، ص٩.

٣٢- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة ، تحقيق : عمر الطبّاع ،ط١، مكتبة المعارف بيروت ، ١٩٩٣، ص٣٦-٣٧.

٤- خضر عليان القرشي ، المصطلح العلمي دوره وأهميته ، مجلة جامعة أم القرى ، ع٨، ١٩٩٣، ص١٤٧.

٥- الجاحظ ، أبو عثمان عمر بن بحر ، البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط١، دار الجيل بيروت، ١٩٨٠، ج١، ص١٣٩-١٤١.

٦- انظر ، خضر القرشي ، المصطلح العلمي ، ص١٤٧.

٧- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر ، البيان والتبيين ، تحقيق : عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ج٢، ٢٢.

٨- ابن جنّي ، الخصائص ، تحقيق :- محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧.

٩- سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق محمد عبد السلام هارون مكتبة الخانجي ، مصر، ج١، ٣٤-٤٣.

١٠- ابن منظور ، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط١، بولاق ١٨٨٣، مادة (رَخَمَ).

١١- فرحان الدريسي دراسة المصطلحات اللغوية في الكتاب ، مجلة المعجمية ، تونس ، ع١، ١٩٨٥، ص١٧٥.

١٢- شوقي ضيف ، مدارس النحو، ط٤، دار المعارف ، القاهرة (د.ت) ، ص١٦٨.

١٣- انظر ، محمد عبادة ، معجم مصطلحات النحو والصرف ، ط١، دار المعارف

(د.ت)، ص١٥.

١٤- طلال علامة، تطوّر النحو العربي ، ط١، دار الفكر اللبناني ، بيروت ١٩٩٣، ص٧٦-٧٧.

١٥- انظر ، السيوطي ، جلال الدين ، همع الهوامي في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، ط١، دار البحوث العلمية، الكويت ، ١٩٧٥، ج٢، ٦٤.

١٦- المصدر السابق، ص٦٥.

١٧- المصدر السابق، ج٤، ١٥٣.

١٨- السابق ، ج٣، ١٥٤.

١٩- حاشية الصبّان على شرح الأشموني ، ج٢، ٦١.

٢٠- السيوطي ، جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق : محمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد إبراهيم ، ط١، دار الجيل ، بيروت (د.ت) ج١: ص٤٠٠.

٢١- فرحان الدريسي ، دارسة المصطلحات اللغوية في كتاب سيبويه ، ص١٧٦.

٢٢- فوزي مسعود ، سيبويه جامع النحو العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط١، مصر ١٩٨٦، ص٨٤.

٢٣- أحمد عبد الغني ، المصطلح النحوي، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٩٠، ص٦.

٢٤- المبّرد ، أبو العبّاس ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة، ط٢، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة ١٩٦٣، ج٣، ١٩٧٠.

٢٥- انظر ، همع الهوامع ، ج٣، ص٢١٩.

٢٦- الجاحظ ، البيان والتبيين ، ج١، ١١٦.

٢٧- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث العربي اللغوي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣، ص١٦٧، ٢٨.

٢٨- ممدوح خسارة ، التعريب والتنمية اللغوية ، ط١، الأهالي للنشر والتوزيع ،

دمشق ١٩٩٤، ص٢٤٣.

٢٩- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢، ٤-٥.

٣٠- البغدادي ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (د.ث) ج٤، ٢٠٨، وانظر ، أحمد عبد الغني ، المصطلح النحوي ، ص١٢٥.

٣١- ابن يعيش ، شرح المفصّل ، ط١، عالم الكتب ، بيروت، (د.ت) ج٧، ٩٤.

٣٢- المصدر السابق ، ج٥، ١٠٩.

المصادر والمراجع

١- إبراهيم السّامرائي ، المدارس النحوية، ط١، دار الفكر، عمان، ١٩٨٧.

٢- ابن جني ، أبو الفتح ، الخصائص، تحقيق :- محمد علي النجار ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٧.

٣- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقة اللغة، تحقيق :- عمر الطبّاع ط١، مكتبة المعارف ، بيروت ١٩٩٣.

٤- ابن منظور ، محمد بن كرم ، لسان العرب ، ط١، بولاق، ١٨٨٣.

٥- ابن يعيش ، شرح المفصّل ، ط١، عالم الكتب ، بيروت (د،ت).

٦- أحمد عبد الغني ، المصطلح النحوي ، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٩٠.

٧- الأزهري ، محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة، تحقيق :- عبد السلام هارون، ط١، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ١٩٦٤.

٨- البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط١، الهيئة المصرية العامه للكتاب ، (د.ت).

٩- الجرجاني ، علي بن محمد ، كتاب التعريفات ، تحقيق : عبد المنعم خفاجي ، ط١، دار الرشيد .

١٠- خضر عليان القرشي، المصطلح العلمي دوره وأهميته ، مجلة جامعة أم القرى ، عدد ٨، ١٩٩٣.

١١- سيبويه و أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٧٧ .

١٢- السيوطي ، جلال الدين ، همع الهوامع في شرح الجوامع ، تحقيق ، عبد العال سالم مكرم، ط١، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٩٧٥.

١٣- السيوطي ،جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : محمد جاد

المولى وعلي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل ، ط١، دار الجيل ، بيروت (د.ت).

١٤- شوقي ضيف ، مدارس النحو، ط١، دار المعارف ، القاهرة.

١٥- الصبّان ، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى بابي الحلبي وشركاه ، القاهرة.

١٦- طلال علامة ، تطوّر النحو العربي ، ط١، دار الفكر اللبناني ، بيروت ،١٩٩٣.

١٧- عبد القادر المهيري ، نظرات في التراث اللغوي ، ط١، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٣.

* فرحان الدريسي، دراسة المصطلحات اللغوية في الكتاب ، مجلة المعجمية ،تونس ، عدد ١، ١٩٨٥.

١٨- فوزي مسعود ، سيبويه جامع النحو العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط١، مصر، ١٩٨٦.

١٩- المبّرد ، أبو العباس ، المقتضب ، تحقيق :- محمد عبد الخالق عظيمة ، ط٢، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ١٩٦٣.

٢٠- محمد عبادة ، معجم مصطلحات النحو والصرف ، ط١، دار المعارف (د.ت).

٢١- ممدوح خسارة ، التعريب والتنمية اللغوية ،ط١، الأهالي للتوزيع والنشر ، دمشق ١٩٩٤.